

الملف

غاصب مختار
journalist.70@gmail.comنقابتا الأطباء والممرضين في واجهة الحدث الصحي
ما سبب تراجع خدمات القطاعين؟

ضربت الازمة الاقتصادية والمالية التي اصابت لبنان كل القطاعات المنتجة والعملية والمتخصصة، اضافة الى الرسمية منها. وقد تركت تأثيراتها المدمرة، بالتزامن مع تفشي جائحة كورونا مع متحوراتها، على القطاع الصحي والاستشفائي بكل فروعته نتيجة تدني المداخيل وارتفاع اسعار المواد الطبية وتكاليف العمليات، مما اضطر الاف العاملين في هذا القطاع الى الهجرة

تحدثت المعلومات عن ارقام مخيفة لهجرة الأطباء من لبنان، اذ بلغت نحو 2500 طبيب و2000 ممرضة وممرض من اصحاب الخبرات والكفايات في اختصاصات متنوعة. وكما

ابوشرف: لا حلول الا
بمساعادات مالية من الخارج

■ كيف تصف الوضع الحالي لقطاع الأطباء وما هي أبرز مشاكله؟
□ أبرز مشاكل القطاع، ان الأطباء لم يعد في مقدورهم تأمين الحد الأدنى من العيش اللائق الكريم واصبح وضعهم صعبا. فمن جهة ثمة من لديه اولاد يتابعون دراساتهم في الخارج ولا بد من توفير كلفة الدراسة، ومن جهة اخرى هناك من لديه مبلغ من المال في المصرف لا يستطيع سحبه او تحويله بسهولة. لذلك يضطرون الى الهجرة والعمل في الخارج. كما نسمع عن تعرض الطبيب للتعنيف اللفظي والجسدي خلال عمله في غرف الطوارئ والعناية الفائقة، وليس هناك من رادع رغم القانون الذي صدر اخيرا ويقضي بتجريم وتغريم المعتدي على الطبيب او الطاقم الطبي والتمريضي خلال قيامه بعمله. هذا الامر يتطلب من جهة التشدد في تنفيذ القوانين، ومن جهة اخرى توعية الناس، فلا يوجد بلد في العالم يتعرض فيه طبيب للاعتداء خلال مزاولته عمله. الى ذلك، يتقاضى الأطباء العاملون في المستشفيات مستحقاتهم

بالليرة اللبنانية، وبتعرفة هزيلة لا تدفع مباشرة بل احيانا بعد سنة او سنتين بحيث لا تعود لها قيمة. لذا لا بد من اعادة النظر في التعريفات رغم ان وزارة الصحة رفعت تعرفة المستشفيات التابعة للوزارة ثلاثة اضعاف ونصف، لكن الضمان ما زال يبحث عن تمويل، كذلك رفع الجيش التعرفة قليلا وتعاونية الموظفين، وهناك مفاوضات مع الشركات الضامنة حول التعرفة وكيف سيتم الدفع. نحاول حل الامور بالتي هي احسن، لكن الوضع الاقتصادي والمالي مزر الى درجة ان ليس من السهولة توفير الحلول الا اذا تأمنت مساعدات مالية من الخارج.

■ كم بلغ تقريبا عدد الأطباء الذين هاجروا؟
□ لا يقل عددهم عن 2500 طبيب اكثرهم من الكفايات في الاختصاص ولاسيما في المستشفيات الجامعية، بحيث انه لا يوجد مستشفى جامعي في بيروت لم يخسر اقل من 150 طبيبا، وهذه المسألة سلبية وانعكاساتها على الطب خطيرة جدا. عدا عن اننا خسرنا 48

والمعاينة الطبية والعمليات الجراحية، حتى ان عددا كبيرا منهم اضطر الى الغاء علاجاته، او البحث عن سبل اقل كلفة مع يمكن ان تسببه من مضار.
في هذا الحوار مع نقيب الأطباء البروفسور شرف ابوشرف ونقابة الممرضات والممرضين الدكتورة ريم ساسين قازان، كشفت "الامن العام" جوانب مهمة من ازمة القطاع الطبي والتمريضي المرتبطة بازمة قطاع الصحة والطبابة والاستشفاء.

طبيبا شهيدا خلال ازمة كورونا، وقد استصدرنا قانونا يعتبرهم شهداء تستفيد عائلاتهم من كل ما يستفيد منه شهداء الجيش، وهدف هذا القانون تحفيز الأطباء على البقاء والعمل في مواجهة الازمة.

■ ما هو انعكاس هجرة الأطباء على القطاع الصحي العام؟

□ هناك حالات كنا نعالجها ونتعامل معها بحرفية ولم نعد نتمكن من اجرائها، لاسيما في عمليات التنظير والعمليات الدقيقة. الاسباب وراء الهجرة هي لمساعدة العائلة، وبسبب هزلة التعريفات، وعدم توافر الضمان الامني والاجتماعي للطبيب، بحيث انه عندما يصل الطبيب الى التقاعد يشطب من الضمان، وعندما سيدخل المستشفى للعلاج سيدفع مثله مثل غيره من المرضى.

■ الا تؤمن النقابة تعويضا للأطباء المتقاعدين؟
□ الطبيب المتقاعد كان يتقاضى من النقابة مليون و200 الف ليرة لكنني رفعتها الى

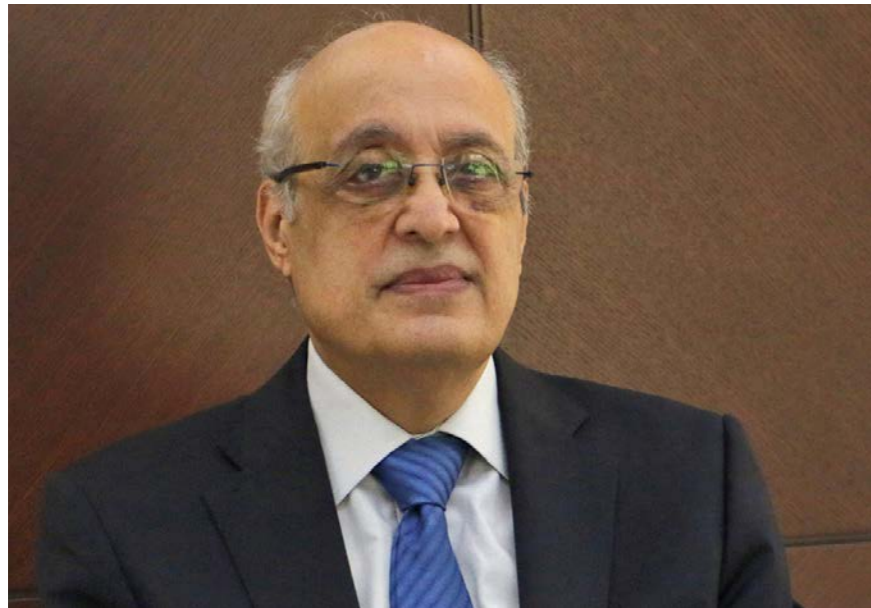
مليونين و400، وهو مبلغ زهيد جدا حاليا. بعد التقاعد لا يستفيد الطبيب من الضمان، لذلك نسعى الى اقرار قانون في مجلس النواب لكي يبقى الأطباء مضمونين مدى الحياة. اما عقود التأمين في الشركات الخاصة فقد اصبحت مرتفعة جدا وقسم منها بالدولار، ولم يعد عدد كبير من الأطباء قادرا على دفعها.

■ لكن ثمة شكاوى من ارتفاع كلفة المعاينة الطبية لدى الأطباء وفي المستشفيات؟

□ المعاينة في ذاتها ما زالت زهيدة، لكن المشكلة الاكبر هي في كلفة العمليات والادوات الطبية التي تحتاج الى عملة اجنبية "فريش"، ولا يوجد اي جهاز ضامن يغطيها. لذلك تراجع نسبة هذه العمليات الى حين توفير المال اللازم او المعدات بسعر معقول. حتى لو رفع الأطباء تعريفتهم وقد رفعها كثر منهم بقرار من النقابة من 75 الف ليرة التي كانت تعادل 50 دولارا، الى 200 الف اي 15 دولارا وفق السعر الحالي السوق، فهي لا تزال قليلة على الطبيب ومرتبعة على المريض بحيث ان غالبية المواطنين لم تحسن رواتبهم.

■ ما هي تصورات النقابة للحلول الانية والمستقبلية للمحافظة على الحد الأدنى من استمرار العمل؟

□ الحلول التي تقترحها النقابة كثيرة، لكن الحل المالي هو الوحيد الذي يؤمن للطبيب



نقيب الأطباء البروفسور شرف ابوشرف.

حاجاته وبقاءه في البلد. قدمت النقابة الى عائلات الأطباء الشهداء مبلغ 50 مليون ليرة، لكنها لم تعد تساوي شيئا بعدما خسرت الليرة الكثير من قيمتها. كذلك تعوض النقابة ماليا على الطبيب الذي يصاب بجائحة كورونا خلال عمله. نحن ذاهبون الى مشاكل اكبر لاسيما ان هناك 15 الف طبيب مسجلين غادر منهم تقريبا 25 في المئة حتى الان، فيما البقية تكمل العمل بصعوبة، لكننا لا نعلم الى متى نستطيع الاستمرار.

"الأطباء شبه مفلسين
ولنا يتمكنوا من المتابعة
على هذا المنوال"ساسين: تخطينا المعايير العالمية
لسلامة المرضى بسبب الهجرة

• تخطي المعايير المحددة عالميا لسلامة المرضى من حيث النسبة المئوية، اذ كان يعهد لكل ممرضة/ة العناية بسبعة مرضى في الاقسام الاستشفائية العادية فاصبح اليوم لكل 20 مريض ممرضة/ة واحدة، وهذا الامر يؤثر على سلامة المرضى.
• الضغط الجسدي والنفسي الذي تتعرض له الممرضات والممرضين وتأثيره السلبي على

لا يمكن تعويضها لاحقا. فالقطاع التمريضي يعاني حاليا من الاتي:

• هجرة اليد العاملة التمريضية الكفية التي تملك عددا كبيرا من سنوات الخبرة، وهذه الفئة هي التي تحصل على اعلى فرص للعمل في الخارج.
• خسارة العناصر الكفية التي تقوم بتدريب المتخرجين الجدد، مما اثر على انتاجية العناية وجودتها.

■ كيف تصفين الواقع الحالي لقطاع التمريض وتأثير الهجرة عليه؟ وما هو انعكاس هجرة الممرضين على القطاع الصحي والاستشفائي والى اي حد تراجع خدمات التمريضية؟

□ القطاع التمريضي هو جزء اساسي ومحوري في القطاع الصحي، لذلك ينبغي على الدولة انقاذ المهنة من الواقع الخطير الذي وصلت اليه، لان ما نخسره في الصحة هو خسارة وطنية ومجتمعية



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



نقابة الممرضات والممرضين الدكتورة ريم ساسين قازان.

الاستشفائية المتخصصة والعاملين في فترة المساء والليل، ومنح مكافآت وزيادات وعلاوات على الراتب وفق سنوات الخدمة، وحسب تقييم الاداء والانتاجية والشهادات والمهام الوظيفية التي يتولاها الممرض/ة.

- تخفيض ساعات العمل الاسبوعية الى 35 ساعة كما هو معمول به في المستشفيات الحكومية.
- زيادة عدد العاملين بالنسبة الى عدد المرضى وفق المعايير المحددة عالميا من اجل تخفيف الضغط وتأمين عناية افضل.
- اجراء تأمين صحي مكمل للمنافع التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- توفير دعم نفسي ومعنوي للممرضات والممرضين، واتخاذ كل الاجراءات الادارية والامنية لحمايتهم من العنف الذي يتعرضون له وخصوصا في اقسام الطوارئ والعناية وكورونا.
- وضع آلية للتطور الوظيفي داخل كل مؤسسة من اجل تقدير عمل الممرضات والممرضين وتشجيعهم على تطوير طاقاتهم وكفائاتهم واختصاصاتهم.
- تشجيع الاختصاص في التمريض لتعزيز القدرات القيادية وتأمين الظروف المؤاتية من الناحيتين اللوجستية والمالية والاستثمار في الطاقات والكفايات التمريضية.

الفا ممرضة وممرض هاجروا خلال عامين والنزف مستمر

- هل من مطالب محددة لمعالجة المشكلة؟
□ المطلوب:
- زيادة رواتب الممرضات والممرضين بما يتناسب مع التضخم الحاصل، اخذين في الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والمالية، يضاف اليها مؤشر المهنة وتسديد قسم من الرواتب بالدولار الاميري.
- زيادة بدل النقل بشكل يغطي الكلفة الفعلية ولا يقل عن ثمن صفحة بنزين اسبوعيا.
- تحديد الحد الادنى للرواتب لكل من فئات التمريض الرابع: ممرض متخصص، ممرض، ممرض فني، ومساعد ممرض.
- تسديد بدل المساعدات المدرسية والجامعية كما هو محدد في القوانين النافذة والقرارات التي تصدر سنويا.
- اعطاء حوافز للعاملين في بعض الاقسام

نفسياتهم وادائهم، لكن ذلك لم يمنعهم من القيام بواجباتهم كاملة، ومن الاعتناء بالانسان والمجتمع بكرامة واحترام وامانة.

■ ما عدد عدد الممرضات والممرضين الذين هاجروا؟
□ عدد المنتسبين الى النقابة هو 18077 ممرضة وممرضا. عدد الذين هاجروا منذ سنة 2019 تعدي 2000 ممرض/ة، ولا يزال النزف مستمرا على الوتيرة نفسها. معظم المهاجرين هم من فئة الممرض المجاز ومن ذوي الخبرة في المهنة، لان طلبات العمل في الخارج تشتت هذا المستوى العلمي والمستوى العالي من الكفايات.

■ ما هو مخطط النقابة لوقف الهجرة والمحافظة على استقرار وضع الممرضين واستمرار العمل والانتاجية؟

□ لم تتوان النقابة عن التنبيه ودق ناقوس الخطر مرات عدة بالنسبة الى خطورة تداعيات الهجرة على النظام الصحي وخسارة العاملين في القطاع التمريضي. وقد حذرت من المسار الانحداري الكبير الذي تسير فيه المهنة، وطرحت خطوات طارئة ومبادرات للمعالجة، لكن ويا للأسف لم تلق اذانا صاغية. لكل هذه الاسباب، نظمت النقابة في 14 كانون الاول 2021 وقفة مطلبية دعت اليها جميع الممرضات والممرضين في كل المؤسسات الصحية على جميع الاراضي اللبنانية، تحت شعار "بالصحة ما لازم يصح الا الصحيح: معا لانقاذ قطاع التمريض". بالتزامن مع هذه الوقفة، عقدت مؤتمرا صحافيا في مقر النقابة، اطلقت من خلاله صرخة مطلبية وتحذيرية مناشدة جميع المسؤولين بدءا من فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الحكومة، ووزير الصحة، بالإضافة الى جميع الوزارات المختصة ونقابة المستشفيات الخاصة، انقاذ قطاع التمريض قبل فوات الاوان، وتأمين سبل التمويل والدعم لهذا القطاع الذي يمثل العدد الاكبر من العاملين الصحيين. كما طلبت من المعنيين تحمل المسؤولية كل واحد من موقعه، والعمل معا ضمن خطة استراتيجية وطنية تهدف الى استبقاء الممرضات والممرضين في لبنان وتعزيز دورهم في القطاع الصحي.